



فيشر عادي الذي يستمعون القول
فيؤمنون أحسنه أولئك الذين هداهم
الله وأولئك هم أولو الألباب

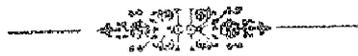
الاجازة

١٣١٥

بوقى الحكمة من يشاء ومن يؤت
الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً وما
يذكر إلا أولو الألباب

(قال عليه الصلاة والسلام: إن للاسلام صوى ومنازاة كمنار الطريق)

(مصر - السبت ١٦ جمادى الأولى سنة ١٣٢٢ - ٣٠ يوليو (تموز) سنة ١٩٠٤)



باب السؤال والفتوى

فتجناه هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة، إذ لا يسع الناس عادة، ولشترط على السائل ان يبين لنا
اسمه واتمه وبلده وعمله، وظيفته، أو له بعد ذلك ان يرز الى اسمه بالخروف ان شاء، واننا نذكر الاسئلة
بالترتيب غالباً، ورحمنا قد منّا خيراً السبب كحاجة الناس الى بيان هودو عورنا أجبنا غير مستتركة مثل هذا، ولمن
رغب في سؤالي شهر ان أو ثلاثة ان يذكر به مرة واحدة فن لم نذكره كان عندنا سبب صحيح لا نغفاله

الاسئلة الباريسية

ارسل لنا الكاتب الآتي من باريس صديقنا احمد بك زكي الكاتب الثاني لأسرار
تجاسس النظار بمصر فآتبتاه برمته ليعطام القراء على ما يدل عليه من عناية علماء الفرنج
بالمباحث الاسلامية الاساسية وأهمها مسألة الاجتهاد والتقليد التي قاما يخلو جزء من
النار من الخوض فيها، وتويناها بفضل صديقنا الذي يصرف إجازته في اوربامستفلا

مباحثة العلماء ومناقشة الفضلاء من حيث يشتغل أكثر المصريين هناك باللهو واللب
والانغماس في الملاذ ، وهذا نص الكتاب :

باريس في ٨ يوليو سنة ١٩٠٤

سيدي الاستاذ الفاضل

أحمد اليك الله الذي وفقك لخدمة دينه الكريم ، ورفع مناره بمنازل القويم ،
وبعد فقد اجتمعت مع كثير من أفاضل المتشرعين وتباحثنا في التواضيس الالهية
والوضعية ، واطهار عزاي كل منهما في الهيئة الاجتماعية ، وانساق الحديث الى ذكر
الاجتهاد وإقفال بابه في الشرع الاسلامي . فأجبت القوم بما في محفوظي وما كان عالقا
بذاكرتي على قدر الامكان ثم وعدتهم بتفصيل أوسع وبيان أوفى . ولما كنتم وقفتم
نفسكم على أمثال هذه المباحث السامية جئت راجيا من بحر معارفكم أن تكتبوا
خلاصة في مناركم لزاهر على الأسئلة الآتي بيانها . وأرجو ان لا تحيلوني على ماسبق
لكم كتابته في هذا الموضوع في الأعداد القديمة والسنوات الماضية فانما عرضي هو
خلاصة وجيزة جامعة لاترجحها لأولئك الأفاضل ليعرفوا ان في السويداء رجالا وأن
الشرق لا يزال حاصراً بأرباب العقول الكبار . وهذه خلاصة المسائل

(١) ماهو مدلول الاجتهاد بالتفصيل والتوسع المناسب للمقام

(٢) مامعنى قولهم : أقفل باب الاجتهاد :

(٣) مامعنى هذه العبارة عند العامة وعند أهل التحقيق

(٤) متى أقفل باب الاجتهاد وماذا ترتب على هذا الاقفال من المنافع والمضار

(٥ و٦) ماهو القانون بوجه التدقيق ومن الوجهة العلمية - ونعني بالقانون ذلك النظام

الذي يضمنه الحاكم في مقابلة الشرع - وما هي خواصه ومميزاته

(٧) ماهو الفرق بين الشرع والقانون

(٨) الى أي حد تمتد سلطة الحاكم في وضع القوانين

(٩) ماهي الكتب والمباحث (لعله اراد الرسائل فسبق القلم) التي خاض أصحابها في

نجم هذا الموضوع (أي الأسئلة الثمانية المتقدمة)

(١٠) ماهي المدارس الاسلامية التي يجوز مقارنتها بالأزهر ونعني بها تلك التي في غير ارض مصر (وذكرا شهر البلاد والاقطار)

هذه هي خلاصة الاسئلة التي أرجو للمبادرة الى الاجابة عنها مع التحقيق المهود من علمكم الواسع والاشارة الى ماخذ الأجوبة . و غاية الأمل الاهتمام بها والاسراع في كتابة الرد وما ذلك على فضلكم بعزيز ، والله يحفظكم لخدمة ملته ودينه والسلام من الخاضع

(أحمد زكي)

نشكر لصديقنا حسن ظنه بنا ونذكر أسئلته ونحجب عنها واحداً بعد واحد على التسق المتبع عندنا في العدد المسائل من أول سنتنا هذه فبقول وبالله بالتوفيق

(س ٤١) ماهو مدلول الاجتهاد الخ

(ج) قال في كشاف اصطلاحات الفنون : « الاجتهاد في اللغة استفرغ الوسع في تحصيل امر من الامور مستلزماً للكلفة والمشقة . . . وفي اصطلاح الاصوليين استفرغ الفقيه الوسع في تحصيل ظن بحكم شرعي ، والمستفرغ وسعه في ذلك التحصيل يدعى مجتهداً بكسر الهاء » ثم ذكر بمبحث في التعريف والقول بتجزئي الاجتهاد - أي جواز كونه في بعض الاحكام دون بعض - شرط المجتهد فقال : « للمجتهد شرطان (الأول) معرفة الباري تعالى وصفاته وتهديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمجزاته وسائر ما يتوقف عليه علم الايمان كل ذلك بأدلة إجمالية وان لم يقدر على التحقيق والتحصيل على ماهو دأب المتبحرين في علم الكلام » (والثاني) أن يكون عالماً بمدراك الاحكام وأقسامها وطرق إباتها ووجود دلالتها وتفصيل شرائطها وصراتها وجهات ترجيحها عند تعارضها والتفصي عن الاعتراضات الواردة عليها فيحتاج الى معرفة حال الرواة وطرق الجرح والتعديل وأقسام النصوص المتفقة بالاحكام وأنواع العلوم الادبية من اللغة والصرف والنحو وغير ذلك - هذا في حق المجتهد المطلق الذي يجتهد في الشرع » : اهـ

وتجد مثل هذا التعريف في عامة كتب الاصول وقد توسع بعضهم في شروط المجتهد وأكثر منها والبعض بالبعض اكتفى حتى جعل الشاطبي في الموافقات العمدة فيها فهم العربية متناً وأسلوباً ومعرفة مقاصد الشريعة وأجاز تقليد المجتهدين في الفنون التي هي مبدأ الاجتهاد كأن يقلد المحدثين في كون هذا الحديث صحيحاً وهذا ضعيفاً

من غير ان يعرف هو حال الرواة وطرق الجرح والتعديل . ومآله الشاطبي أقرب الى الصواب فان بعض ما شرطوه في المجتهد لا يتعاقب على بعض استفق على إمامتهم فقد اشترط بعضهم أن يعرف المجتهد كذا ألفاً من الأحاديث ولم يعرف عن أبي حنيفة حفظ ذلك القدر ولا ما ياربه اذ لم تكن الرواية قد كثرت في عهده لاسيما في العراق وهو لم يسافر لاجلها .

وقال صاحب الهداية في فقه الحنفية : « وفي حديث الاجتهاد كلام عرف في أصول الفقه وخاصة ان يكون (المجتهد) صاحب حديث له معرفة بالفقه يعرف معاني الآثار او صاحب فقه له معرفة بالحديث مثلاً يشغل بالقياس في التصوص عليه . وقيل ان يكون مع ذلك صاحب قريحة يعرف بها عادات الناس لان من الاحكام ما يبنى عليها اه وقال صاحب تنج القدير في انقيد الاخير « فهذا القيل لا بد منه في المجتهد فمن اتقن معنى هذه الجملة فهو أهل للاجتهاد فيجب عليه ان يعمل باجتهاده وهو ان يبذل جهده في طلب الظن بحكم شرعي عن هذه الأدلة ولا يتلذذ أحداً » اه واعتماده معرفة أحوال الناس وعاداتهم لا مندوحة عنه وانت تعلم أن المجتهدين الأولين لم يكن عندهم علم يسمى الفقه ينظرون فيه قبل الاجتهاد لتحققى اشراط . على أن النظر في الفقه بعد تدوينه يبين على الاجتهاد بلا شك ، وانما قالوا الظن بالحكم لان الاحكام القطعية المعلومة من الدين بالضرورة للاجتهاد فيها لان طلب معرفتها تحصيل حاصل كتحرير العظام والحمر وفرضية الصلاة والعدل . وجملة القول ان الاجتهاد عندهم هو النظر في الأدلة الشرعية التي هي الكتاب والسنة والاجماع والقياس لمعرفة أحكام الفروع التي لم تثبت بالأدلة القطعية المتواترة . والمعمدة في شروطه فهم الكتاب والسنة ومعرفة مقاصد الشارع والوقوف على أحوال الناس وعاداتهم لان أحكام الشريعة لاسيما المعاملات منها دائمة على مصالح الناس في معاشهم ومعادهم أي على قاعدة دواء المفاسد وجلب المنافع

(س ٤٢) ما معنى قولهم: أقول باب الاجتهاد :

(ج) معناه أنه لم يبق في الناس من تتوفر فيه شروط المجتهد ولا يرجح أن يكون ذلك في المستقبل . وانما قال هذا القول بمنس المقلدين لضعف ثقتهم بأنفسهم وسوء ظنهم بالناس وزعمهم أن المقول دائماً في تدن والمخطاط وغلوهم في تعظيم السابقين ،

وقد رأيت أن تلك الشروط ليست بالامر لندي ينز مناله ، وتعلم أن سنة الله تعالى في الخلق الترقى الا ان يمرض مانع كما يمرض لنمو الطفل مريض يوقفه أو يرجعه القهقري ، ولذلك كان آخر الأديان أكملها ،

(س ٤٣) مامعنى هذه العبارة عند العامة وعند أهل التحقيق

(ج) العامة يقلدون آباءهم ورؤساءهم في قولهم ان أهل السنة ينتمون الى أربعة مذاهب من شد عنها فقد شد عن الاسلام ولا يفهمون أكثر من هذا ، وأما المشتغلون بالعلم أو السياسة فالضغفاء المقلدون منهم يفهمون من الكلمة ما فسرنا هاهنا في جواب السؤال السابق ويحتجون على ذلك بأن الناس قد اجتمعت كلمهم على هذه المذاهب فلو أجهز للعلماء الاجتهاد لجاءونا بمذاهب كثيرة تزيد الامة تفرقنا وتذهب بها في طرق الفوضى . والمحققون يعلمون أن منشأ هذا الحجر هو السياسة فالسلطين والأمرء المستبدون لا يخافون الامن العلم ولا علم الا بالاجتهاد فقد نقل الخافظ ابن عبد البر وغيره الاجماع على أن المقلد ليس بعالم وتلاه عنه ابن القيم في (أعلام الموقعين وهو ظاهر إذ العالم بالشيء هو من يعرفه بدليله وانما يعرف المقلد أن فلانا قال كذا فهو نقل لا علم وربما كانت آلة الفوتوغراف خيرا منه

(س ٤٤) حتى أفضل باب الاجتهاد وماذا ترتب على هذا الأفعال من المنافع والمضار

(ج) زعموا أنه أفضل بمد القرن الخامس ولكن كثيرا من العلماء اجتهدوا بعد ذلك فلم يكونوا يعملون الا بما يقوم عندهم من الأدلة ولا يخلو زمن من هؤلاء كما صرح بذلك علماء الشافعية (انظر الخطيب وغيره) ولولا خوفهم من حكومات الجهل اينوا للناس مفاستد التقليد الذي حرمه الله ، ودعوهم الى العمل بالدليل كما أمر الله ، وقد علمت الحكومة العثمانية منذ عهد قريب بأن بعض علماء الشام يحملون تلامذتهم على ترك التقليد والعمل بالدليل فشدت عليهم التنكير حتى سكتوا عن الجهر بذلك . ولا تعرف في ترك الاجتهاد منفعة ما ، واما مضاره فكثيرة وكلها ترجع الى اهلاك العقل . وقطع طريق العلم ، والحرم ان من استقلال الفكر ، وقد أهمل المسلمون كل علم بترك الاجتهاد فصاروا الى ما رى

(س ٤٥ و ٤٦) ماهو القانون بوجه التدقيق ومن الوجهة العامة الخ

قد فسر السائل الفاضل القانون وليس في كتب أصول الدين ولا فروعه شيء سمي بالقانون ولكن الأحكام القضائية والسياسية منها ما تناوله علم الفقه ومنها ما فوض النظر فيه إلى القضاة والائمة (الأمراء) كالمقوبات التي وراء الحدود التي يطلقون عليها لفظ التعزير وكطرق النظام للعمال والحكام وقواد الحروب . ولأولي الأمر أن يضموا لأمثال هذه الأشياء قوانين موافقة لمصالح الامة وتعلم بميزات القانون من بيان الفرق بينه وبين الشرع في جواب السؤال الآتي

(س ٤٧) ماهو الفرق بين الشرع والقانون

(ج) الشرع والشريعة في اللغة مورد الشاربية وفي اصطلاح الفقهاء ما شرع الله تعالى لعباده من الاحكام الاعتقادية والعملية على يد نبي من الانبياء عليهم السلام . ويعرف أيضا بما عرف به الدين وهو قولهم: وضع الهى بسوق ذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات وهو ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم . وقد يخص الشرع بالاحكام العملية الفرعية . وقد يطلق على القضاء أي حكم القاضي . ذكر ذلك كله في كشف اصطلاحات الفنون وغيره . فالقانون يخص عندهم بما وراء ذلك فهو يتناول جميع ما يضمنه أولو الأمر من الاحكام النظامية والسياسية وتحديد مقوبات التعزير وغير ذلك مما يحتاج اليه بشرط أن لا يخالف ماورد في الشرع . والفرق بينه وبين الشرع ان أحكام الشرع لا بد أن تستند الى أحد الأدلة الأربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس . وأحكام القانون تكون بمحض الرأي، وأن أحكام الشرع يجب العمل بها دائما ما لم يمرض مانع يلجى الى ارتكاب أخف الضررين وأحكام القانون يجوز تركها واستبدال غيرها بها لمجرد الاستحسان . مثال ذلك أنه لا يجوز للحكومة أن تزيد في نصيب أحد الوارثين لمصلحة من المصالح أو سبب من الأسباب ولكن يجوز أن تزيد في راتب العامل اذا ظهر لها مصلحة في ذلك لأن الأول حكم الهى لا يتغير والثاني حكم قانوني مفوض لأولي الأمر .

(س ٤٨) الى أي حد تمتد سلطة الحاكم في وضع القوانين

(ج) أن حدود هذه السلطة منها سلبية وهي عدم تمدي حدود الله تعالى فليس للحاكم أن يجعل حراما أو محرما حلالا أو يزيد في الدين عبادة أو ينقص منه عبادة

أو يظلم شخصاً أو قوماً أو يميز نفسه أو أسرته أو قومه على سائر الرعية لذاتهم فضلاً عن تمييز غيرهم . ومنها إيجابية كالتزام العدل والمساواة في الحقوق ومشاورة أهل الرأي من الأمة ومراعاة قاعدة وجوب درء المفاسد وجلب المصالح

(س ٤٩) ماهي الكتب التي خاض أصحابها في غمار هذا الموضوع الخ

(ج) أما مباحث الاجتهاد والتقليد فانك تجدها في جميع كتب أصول الفقه وتجد شيئاً منها في كتب الفروع عند الكلام في المفتي والقاضي وشروطهما وفي كتب الكلام في مبحث الامامة وأبسط كتاب في ذلك (أعلام الموقعين عن رب العالمين) لابن القيم رحمه الله تعالى فهو كتاب لانظير له في بابه وقد طبع في الهند وصفحات جزئية تزيد على ٦٠٠ من القطع الكامل وكتاب إيقاظ هم أولي الألبصار . وهناك رسائل نفيسة لابن تيمية والسيوطي ولولي الله الدهلوي وغيرها . وأما الكلام في القوانين فقد تقدم أن علماءنا لم يخوضوا فيه ويمكن أخذ ما ذكرناه في ذلك من مباحثهم في حقوق الامام وأحكام القضاء وذلك متفرق في كتب الفقه كلها وفيه كتاب الاحكام السلطانية للماوردي صاحب كتاب أدب الدنيا والدين . واذا شاء السائل زيادة الايضاح بيان أسماء طائفة من الكتب في ذلك فليراجعنا في ذلك

(س ٥٠) ماهي المدارس الإسلامية التي تجوز مقارنتها بالأزهر الخ

(ج) ان هذه المدارس لا حد لها ولا يمكن عدّها إذا أريد بمقارنتها بالأزهر كونها تعنى بالعلوم الشرعية التي يعنى الأزهريون بها وبمبادئها من فنون اللغة العربية فان في أكثر الامصار الإسلامية مدارس تعلم هذه العلوم وأشبهها بالأزهر مدرسة جامع الزيتونة في تونس ومدرسة جامع القرويين في فاس ولكن الأزهر يفضل هذين الجامعين بوفود الطلاب اليه من جميع الاقطار التي يقيم فيها المسلمون . ويشبه هذه المدارس الثلاث مدرسة النجف في العراق لطائفة الشيعة وهناك يتخرج مجتهدوهم بل هذه أشبه بالأزهر من مدرستي تونس وفاس إذ يتصدّها الشيعة من ايران والهند وسائر البلاد التي تقبوا هذه الطائفة . وعلماء الإسلام في سائر البلاد يقرّون العلوم الدينية ووسائلها في المساجد الجوامع وغير الجوامع ويقصد هذه المساجد في المدن الكبيرة بعض أهل القرى القريبة منها، والقسم طائفة مقصد لجميع البلاد التركية . هذا يحمل علمنا في ذلك

هذا وإنا قد أجبنا عن مسائل الاجتهاد والشرع والقانون بما في الكتب
المصنفة أو ما تشهد له تلك الكتب لأن الأسئلة تشر بأن هذا هو الذي يريد السائل
وفي المقام كلام آخر شرحه المنار صرات كثيرة مع أدلته وحججه من الكتاب والسنة
وآثار السلف الصالح وخلاصته أن ما جاء به الاسلام ينقسم الى أقسام
(أحدها) - العقائد وأصول الايمان وهي على قسمين قسم يطالب القرآن بالبراهين
العقلية عليه ويشترط فيه العلم اليقين وهو الايمان بوحدانية الله تعالى وعلمه وقدرته
ومشيئته وحكمته في نظام الخلق وتديره وبعثة الرسل ، وقسم يأمر فيه بالتسليم بشرط
أن لا يكون محالاً في نظر العقل كالايمان بهالم الغيب من الملائكة والبعث والدار الآخرة
(ثانيها) - عبادة الله تعالى بالذكر والفكر والاعمال التي تربي الروح والارادة
كالصلاة التي تذكر الانسان بمراقبة الله تعالى وترفع همته بمناجاة والاعتماد عليه حتى
يكون شجاعاً كريماً وكان كاة التي تعطفه على أبناء جنسه وتعلمه الحياة الاشتراكية
المتعددة الاختيارية ، وكالصيام الذي يربي إرادته ويعوده على امتلاك نفسه بالتمرن على
ترك مادة الحياة باختياره زماناً معيناً مع الحاجة إليها وتيسر تناولها بدون أن يلحقه
لوم أو أذى ويشعر الغنى بالمساواة بينه وبين الفقراء ، وكالحج الذي يبعث في نفوس الأمة حب
التعارف والتآلف بين الشعوب المختلفة ويقوي فيها رابطة الاجتماع ويحيي في أرواح
الشعوب الشعوب بنشأة الدين الأولى بقصد مشاهدتها والطواف في معاهدها، والتآخي
في موافقها ، ويعلمهم المساواة بين الناس بتلك الاعمال المشتركة كالأحرام وغيره
(ثالثها) - الآداب ومكارم الاخلاق وتزكية النفس بترك المحرمات وهي
الشرور الضارة ومحرمي عمل الخير بقدر الطاقة
(رابعها) - المعاملات الدنيوية بين أفراد الأمة أو بين الأمة وغيرها من
الأمم ويدخل فيها الأمور السياسية والمدنية والقضائية والادارية بأنواعها
فأما القسم الاول فقد علمنا أن منه ما يؤخذ بالبرهان ومنه ما يؤخذ بالتسليم لما
ورد في كتاب الله تعالى والسنة المتواترة القطعية وهو برهانه ولا يؤخذ فيه بأحاديث
الآحاد وإن كانت صحيحة المسند لأنها لا تفيد الا الظن والاعتقاد يطالب فيه اليقين
بلا خلاف فهذا القسم لا اجتهاد فيه بل مني الذي فسرنا به الاجتهاد ولا تقليد

وأما القسم الثاني فالواجب فيه على كل مسلم أن يأخذ ماورد في الكتاب العزيز وما جرت به السنة في بيانه على طريقة القرآن من قرن كل عبادة ببيان فائدتها . وهذا القسم ليس للمجهدين أن يزيدوا فيه ولا أن ينقصوا منه لأن الله تعالى قد أتى به وأكمله وهو لا يختلف باختلاف الزمان والعرف فيفوض إليهم التصرف فيه . ولا يسع أحداً التقليد فيه أي الاخذ بأراء الناس بل يجب على العلماء أن ينفوه لامتثالهم بتليغاً .

وأما القسم الثالث فماورد فيه من نص على حلال أو حرام فليس الجهد أن يغيره . وقد أطلق القرآن الأمر بعمل الخير والمعروف والنهي عن الشر والمنكر وترك فهم ذلك لفطرة الناس فيجب أن يلقن كل مسلم قوله تعالى « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » وأن يترك إلى اجتهاده تحديد الخير والشر مع بيان ما جاء فيه من التفصيل في الدين وهو قسيمان - معلوم من الدين بالضرورة كخيرية الصدق والعفة والامانة وشريعة الزنا والسكر والقمار ، وغير معلوم الا المشتغلين بالعلم كوجوب مساواة المرأة للرجل والكافر للمسلم والعبد للحرة في الحقوق أمام العدل وكتحريم عضل الولي - وان كان والداً - موليته أي امتاعه عن تزويجها ممن بخطبها بغير عذره فالاول لا اجتهاد فيه ولا تقليد ، والثاني يجب أن يعرف تحريمه بتدليله العام ككون كل نافع خيراً وكل إيذاء شراً وحراماً وبديله الخاص إن وجد ، وليس لاحد أن يقول في الاسلام هذا حلال وهذا حرام فيتنادى ويؤخذ بقوله بدون دليل . وهذه الأمور كلها دينية محضة يتقرب بها الى الله تعالى من حيث هي نافعة ومرضية للناس فيجب أن يكون الناس فيها على بصيرة .

بقي القسم الرابع - وهو الذي لا يمكن أن تحدد جزئياته شريعة عامة دائمة لكثرتها واختلافها باختلاف الزمان والمكان والعرف والاحوال من القوة والضعف وغيرها ، ولا يمكن لكل أحد من المكلفين أن يعرف هذه الاحكام كما أنه لا يحتاج اليها كل واحد . فهي التي يجب فيها الاجتهاد والاستنباط من أولي الامر ويجب فيها تقليدهم واتباعهم على سائر الناس ، ولذلك لم يحدد الدين الاسلامي كيفية الحكومة الاسلامية ولم يبين للناس جزئيات احكامها وإنما وضع الأسس التي تبني عليها من وجوب الشورى وحجية الاجماع الذي هو بمعنى مجلس النواب عند الأوربيين ونحوي العنت والمساواة

ومنع الضرر والضرار ، وقد حدثت أقضية للناس في زمن التنزيل منها ما نزل فيه قرآن ومنها ما حكم فيها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما أراه الله تعالى فكانت تلك القواعد العامة وهذه الأحكام نبراساً لأولي الأمر الذين فوض الشارع اليهم وضع الأحكام باجتهدهم فهم في ضوءها يسرون فلك أن تسمي كل ما ينموه شرعاً إذا وافق ذلك لانهم مأذونون به من الشارع وقد تبوءه على القواعد التي وضعها ولك أن تسميه قانوناً لأنه قواعد كلية وأحكام وضعية يمكن الرجوع عنها إذا اقتضت المصلحة ذلك فقد غير بعض الخلفاء الراشدين ما وضعه البعض بل أمر عمر رضي الله تعالى عنه في عام الرمادة أن لا يحدسارق لا يضطراوا الناس بسبب المجاعة وكانوا لا يقيمون الحدود على المحاربين في زمن الحرب ومنه ترك سعد إقامة حد السكر على أبي محجن عندما أبلى في الفرس وأتقد المسلمون بعدما كادوا يغلبون . كل ذلك لأجل المصلحة وان استردتنا من الدلائل زدناك

الطلاق - اشتراط القصد فيه ديانة

(س ٥١) عبد القادر بك الشرياني في (الاسكندرية): ذكرتم في باب الفتوى من الجزء الثامن أن الطلاق لا يقع بمجرد اللفظ بل يشترط فيه النية والقصد فهل اشتراط النية معتبر ديانة فقط أو ديانة وقضاء ومن اشترط النية من الأئمة (ج) ذكرنا هناك أن الامامين الجليلين مالكا وأحمد اشترطوا النية في لفظ الطلاق الصريح وقتنا ان اشتراطه في الكناية أولى لأنه اذا اشترطت النية في وقوع الطلاق بقوله : أنت طالق : فاشتراطها في نحو قوله : اذهبي الى بيت أهلك : أولى لان اللفظ الأول متبادر في حل عقدة لزواج والثاني متبادر في معنى الزيارة أو الهجران قيل بنضرب وعلى القاضي أن يعتد بإخباره عن نيته في الثاني دون الأول عملاً بالظاهر في الصيغتين كما هو شأن القاضي واذا لم يرفع الأمر الى القاضي فيجب العمل بالحقيقة وهي أنه لا يقع طلاق الا بلفظ يقصد به حل عقدة الزوجية والله أعلم

(س ٥٢) ز . ف . بمصر : هل تطلق زوجة من بسب الشيخين

أبا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما

(ج) سب الشيخين عليهما الرضوان معصية والمماصي لا تحل عقد الزوجية والا لما صح افساق زوجية ولا نسب وقد علم من جواب السؤال الماضي ما يقع به الطلاق

وإس وراء ذلك الأردة والعياذ بالله تعالى

﴿ باب الفقه في أحكام الدين ﴾

(الأولياء والكفافة في الأزواج)

عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال جاءت فتاة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خبيثته : قال فيجمل الأمر اليها فقالت قد أجزت ما صنع أبي ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء : رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وسنده صحيح وهو يدل على اعتبار الكفافة في صفات الرجل مع الاتفاق في النسب ويدل على أن المرأة تزوج برضاها وفي هذا أحاديث كثيرة كما أن هناك أحاديث في اشتراط الولي وكونه هو الذي يزج بإذنها

عن أبي حاتم المزني قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير » قالوا يارسول الله وإن كان فيه قال : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه » ثلاث مرات . رواه الترمذي وقال حسن غريب ولم يرو أبو حاتم غيره وأرسل الحديث أبو داود وأعله ابن القطان بالارسال وضمن راويه ، وقد أخرجه الترمذي أيضاً من حديث أبي هريرة بلفظ « إذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض » ورواه الليث ابن سعد عن أبي عجلان مرفوعاً وقد خولف عبد الحميد بن سليمان في رواية الترمذي وقال البخاري حديث الليث أشبه ولم يمد حديث عبد الحميد محفوظاً . ومعنى الحديث أنه يجب تزويج البنت إذا جاءها الخاطب الذي يرجى أن يحسن عيشها معه لأن دينه وخلقه مرضي لا يشكى منه ، واستدلوا به على اعتبار الكفافة في الدين والخلق وخصها بذلك بعض الصحابة والتابعين وبه قال مالك ولم يعتبر هؤلاء الكفافة في النسب بل قالوا المسلمون بعضهم لبعض أ كفاء

عن علي كرم الله وجهه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له : « ثلاث لا تؤثر الصلاة إذا أتت والجنابة إذا حضرت والأيام إذا وجدت لها كفراً » : رواه الترمذي وهو حجة على تحريم عضل الأيامي - غير المتزوجات - بلا عذر
عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أعرب أ كفاء بعضهم

لبعض قبيلة لقيبة وحي لحي ورجل لرجل الا حائك أو حجام » رواه الحاكم وثه
الفاظ أخرى لا يصح منها شيء وان قال بعضهم ان الحاكم صححه وماذا عسى يعني تصحيح
الحاكم وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عنه فقال هذا كذب لا أصل له وقال في موضع
آخر باطل ، وقال ابن عبد البر هذا منكر موضوع . قال الحافظ بن حجر في فتح
الباري : ولم يثبت في اعتبار الكفاءة في النسب حديث وأما ما أخرجه البزار من
حديث مما ذكره « العرب بعضهم أكفاء بعض والموالي بعضهم أكفاء بعض »
فإسناده ضعيف : نعم وورد في الصحيح ما يدل على فضل العرب وفضل قريش على
العرب وفضل بني هاشم على قريش ولكن لم يرد ذلك في أمر الكفاءة .

عن عائشة وعمر : « لا تمنن ذوات الاحساب الا من الأكفاء » رواه الدارقطني .
والحسب المال ولذلك اعتبر بعض العلماء الكفاءة باليسار والغنى واستدلوا عليه
بما رواه أحمد والنسائي وصححه وابن حبان والحاكم من حديث بريدة عن النبي
(ص) أنه قال « ان أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون اليه المال » وما رواه أحمد
والترمذي والحاكم وصححاه من حديث سمرة عن النبي (ص) : أنه قال : « الحسب
المال والكرم التقوى » والفقهاء يفسرون الحسب بالمجد الموروث

عن عروة عن عائشة أن بريرة أعتقت وكان زوجها عبداً فخبرها رسول الله
(ص) ولو كان حراً لم يخبرها رواه مسلم وأبو داود والترمذي . وهناك روايات
أخرى وفيها أنها احتارت الفسخ وهو حجة على اعتبار الكفاءة بالحرية بل قال الشافعي
أصل الكفاءة في النكاح حديث بريرة .

فلم مما تقدم أن السنة مضت باعتبار الكفاءة بالدين والحرية والأخلاق واليسار وهذا
أخذ الكثير من العلماء في صدر الإسلام وزاد أكثر العلماء النسب والصناعة واستدلوا
عليهما بما لا يصح من الأحاديث وما يصح من القياس فاتهم قالوا إن العلة في اعتبار
الكفاءة رفع الضرر والعار وقد كانوا يفاخرون بالانساب ويرون من العار أن تزوج
العرشية باهلياً ، ولا يزالون يعميرون بدناءة الحرفة والصناعة ، والممدة في ذلك العرف
ونذكر على هذا شاهداً من كتب الحنفية إذ القضاة على مذهبهم في هذا البلاد
جاء في الهداية أن الكفاءة تعتبر بالمتاع وعزى ذلك إلى الصحاحين ثم قال مانعه :

« وعن أبي حنيفة في ذلك روايتان وعن أبي يوسف أنه لا يمتدح إلا أن تفحش كالحجامة والحائك والديباغ . ووجه الاعتبار أن الناس يتفاخرون بشرف الحرف ويتعبرون بدناءتها . ووجه القول الآخر أن الحرفة ليست بالآزمة ويمكن التحول عن الحرفة إلى النفيسة منها : اه وقال الكمال في الفتح : « قوله وعن أبي حنيفة في ذلك روايتان أظهرهما لا يمتدح في الصنائع حتى يكون البيطار كفوًا للعطار وهو رواية عن محمد . وعنه في أخرى الموالي بعضهم أكفاء لبعض الأحيائك والحجامة وكذا الديباغ وهو الرواية التي ذكرها في الكتاب عن أبي يوسف . وأظهر الروايتين عن محمد فصار عن كل واحد منهما روايتان - الظاهر عن أبي حنيفة عدم الاعتبار ، والظاهر عن محمد كذلك إلا أن تفحش وهو الرواية عن أبي يوسف وفيما قدمناه من حديث بقية حيث قال فيه « الأحيائك أوحجاما ما يفيد اعتبارها في الصنائع لكن على الوجه الذي ذكره في شرح الطحاوي وهو : أن الصنائع المتقاربة أكفاء كالبراز والمطار بخلاف المتباعدة : وعد الحياط مع الديباغ والحجامة والكناس قال : فهو لاء بعضهم أكفاء لبعض ولا يكافئون سائر الحرف : ولم يذكر خلافا فكان ظاهرا في أن الظاهر من قول أبي حنيفة اعتبار الكفاءة وإليه ذهب بعض الشارحين قال وكذا قال الشيخ أبو نصر بعد أن أثبت اعتبارها وعن أبي حنيفة : لا يمتدح : ونحوه في النافع وإنما قلنا : لكن على الوجه الذي ذكره في شرح الطحاوي : لأن حقيقة الكفاءة في الصنائع لا تحقق إلا بكونها من صناعة واحدة وفي المحيط وغيره وههنا خسارة هي أخس من الكل وهو الذي يخدم الظلمة يدعى شاكر باه تابعا وان كان ذا مروءة ومال ، قيل هذا اختلاف عصر وزمان ، في زمن أبي حنيفة لا تمد الدناءة في الحرفة منقصة فلم يمتدح وفي زمنهما تعدت اعتبار ذلك سواء كان هو المبنى أولا فان الموجب هو استنفاص أهل العرف فيدور معه وعلى هذا ينبغي أن يكون الحائك كفوًا للعطار بالاسكندرية لما هنالك من حسن اعتبارها وعدم عدوها تقصا البتة اللهم إلا أن يقتن بها خسارة غيرها اه (المنار) علم مما أوردناه أن الكفاءة ليست من أمور العبادات وإنما هي من مسائل المعاملات التي يحكم فيها العرف ويستدل عليها بالقياس لأنها تابعة لمصالح الناس ورفع الضرر عنهم ومدارها على التمييز فكل رجل كفوًا من إذا تزوج منهم لا يلحقهم

عار بزويجه بين قومهم ولذلك قالوا ان العالم كفو لبنت الشريف والحبيب وان كان نسيه وضيقا أو مجهولا لأن العلم أشرف الأشياء فلا عار منه مطلقا . وأن هذه الكفاة تختلف باختلاف الزمان والمكان فرب رجل يمد كفوًا لقوم في بلد ولا يمد كفوًا لآمالهم في بلد آخر لاختلاف العرف . أما حكم هذه الكفاة فهو وجوب تزويج الحاطب مع تحققها واعتبار الولي فاضلا للمخطوبة إذا امتنع من التزويج ولها حينئذ ان تزوج نفسها من الكفو بدون رضاه عند الحنفية ان كانت رشيدة وليس له الاعتراض ولا طلب الفسخ ، وعند غيرهم ترفع الامر الى القاضي فيأذن الولي البعيد بالتزويج اذا كان القريب هو الماضل أو زوجها هو - في تفصيل معروف في الفقه - واذا لم يكن الحاطب كفوًا وزوجها الولي بدون اذنها او زوجت نفسها هي بدون اذنها جاز لها على الوجه الاول وله على الثاني رفع الامر للقاضي وطلب الفسخ دفعا لا يذاء التعبير الا ان يسكت الولي حتى تلد فانه يبطل حينئذ حتى الفسخ مراعاة لمصلحة الولد

ومسألة الكفاة الآن من النوازل في مصر فقد زوجت صفة بنت السيد أحمد عبد الخالق السادات نفسها من الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد وولدت في العقد اجنبيا مع وجود أبيها في البلد فطالب أبوها من القاضي فسخ العقد بدعوى عدم الكفاة وخاضت الجرائد في ذلك بأهوائها وامتدت أعتاق قراء المنار اليه يسألونه بيان حكم الشريعة في ذلك لمامهم بأن الذين زعموا الدفاع عنها من الكتاب جاهلون بها فها هو الحكم وعليهم تطيته على الواقعة فانهم أهل العرف

﴿ الفتوى لشركة جريشام ﴾

ذكرنا في الجزء الرابع والعشرين من السنة الماضية أن بعض طلاب العلم في تونس أشكل عليه فهم مستند مفتي الديار المصرية في الفتوى لشركة جريشام التي أنشئت لتأمين على الحياة وينا هناك أن الأشكال جاء من تطبيق الفتوى على ما يسمع عن الشركة لا على السؤال الذي رفع الى المفتي ، وقد كتب ذلك الطالب وجه اشكاله في جريدة (الزهرة) التي ظهرت في تونس ثم ذوت وسقطت فكتب الينا أحد علماء تونس ما يأتي ردًا عليه

﴿ إفهام وتقويم ﴾

قرأت في العدد السابع من جريدة « الزهرة » كلاما مسهبا رام به صاحبه ان

يساهم في الأفضال لمسألة فتوى القراض (التي سموها فتوى التأمين)، عرضه على أفكار أولي البصيرة وبعد ان طوينا ذيله، وقطعنا نيله، رأينا ان صاحبه وان نادي باسم النقد والاستبصار في مواضع كان بعيدا منهما في الوصول الى كنهه ما قصدناه من مراجعة وطنينا الفاضل في رده الأول على كلام محتاج الى غزقناه، وايقاظ ذهن صاحبه من سباته، : زاد ففاهم استحسان تصدير الفتوى بلو حتى وهم اننا نوهنا بذلك لما فيها من الشرط وكأني به بعد حائر أفي وجه هذا التوجيه لولائه بين الشك واليقين في بركة تأثير الشرط في نحو هذا المقام، ولم يعلم اننا أفتنا الأ نظار النقادة الى ما في طوره من الامتاع المقتضي غرابة الصورة وامتاع وقوعها .

مدار بحثه في هاته الفتوى على محور واحد وهو امتقاد اجمال المفتي والملام عليه اذ لم يفض في شرح المراد من الشركة مبينا في خلال ذلك ما تبطنه في ضميره ها ولم تذكره في سؤاها ناسيا قولهم « جواب المفتي على قدر سؤال السائل » وما كرهه العلماء من اذالة العلم والفضول فيه وقد نقل عن كثير من الأئمة أنهم كانوا يكرهون الزيادة على قدر الاستفتاء ويرونه من فضول المفتي . فاذا كان ذلك مطلوباً فهو من باب الاحتياط وربما لا يحتاج اليه في الامور الظاهرة الواضحة الجارية على المتعارف والمحمولة على الصحة لان العالم لم يؤمر بالتنقيب على القلوب بل نهى عنه بنص الحديث الصحيح . ومع هذا فان المفتي ما ترك الاحتياط اللازم فيما أعاده من الالفاظ في جوابه شرحا للمراد حيث لم تكن عبارة السؤال من الافصاح عن المقصود بالمكان الين لو وجد آذانا سامعة أو عيوناً ناظرة الى السؤال والجواب . لو سأته الشركة عن صحة قواعدها - من حيث حكم الشرع الاسلامي - لرأينا ماذا يجيب به المفتي بمد أن يستظلمها أحوال رسومها، ولكن سألته عن صورة عقد بين رجل وجماعة كهاته الشركة وجعلت نفسها مثالا يجمعها بالمثل وصف الجماعة لينظر في مهنتها من جانب الحكم الشرعي وليس سؤاها عن فرع فقهي لتنظر ماذا عسى ان يطلبه الناس منها يوما ما فتغير خطتها لاجله ولا كانت هي محل السؤال ابتداء بل كانت في موضع المثال . والسؤال عن هذا الحكم الشرعي ان وقع وهو حكم يرجع الى ضرب من التجارة ربما تقصده هاته الشركة . نعم ربما يكون محققا اذا وجه الملام على الشركة كيف تسأل عن خلاف حرامها وذلك عدل

يجب على ديانة السائل أو فصاحة عبارته في سؤاله !! ومن الواجب أن يتذكر كاتبنا شيئاً لطيفاً ما غفل عنه الباحث الأول وهو أن المفتي حنفي المذهب وأنه يجب تخرج كلامه على نصوص مذهبه مادام كلامه غير محتاج ولا قاض بصرفه إلى اختيار بعض المذاهب على بعض في خطة النظر ولا ينبغي التساهل والمصارعة إلى فساد صحيح من كلام الناس .

وإذ قد أتينا على ما يفهمه خطة البحث في هذا الموضوع وبعثه على تحقيق النظر قبل المجازفة فتنام باطلال شروطه التي ذكرها مما لا يدخل في المؤاخذة بذنب الاجمال قال « أول الشروط ان يكون المال تقداً إلى قوله - سيما وان أوراق المائيات معتبرة في المعاملات اعتبار الذهب والفضة » . هذا موضع الزيادة على الاجمال لانه رجع به إلى الغالب ، وجوابه عن هذا ان كون رأس المال ديناً على غير أحد المتعاقدين جائز ماض عند الحنفية وما منعه مالك لالتهمه في القصد ، لانفساد اصل المقعد . وإذا نظرنا إلى مذهب محمد بن الحسن من جواز اقراض بالفلوس الرأبحة وعدم اشتراط خصوص الذهب والفضة فكل ما راج رواج المال والتقدين فهو متاهما وهذا هو التحقيق لأن مناط اشتراط التقدين قصد قطع جرثومة الغرور وضرر العامل في عمله ان يقدم على شيء يظنه يساوي مقداراً فاذا هو قاصر عما قدر وكل ربح معلوم القدر لا توجد فيه هاته العلة فهو كالذهب والفضة ألا ترى أنهم ما اكتفوا بالذهب والفضة نظاراً حتى اشتراطوا ان يكونا مسكوكين . وهذا هو عين الجواب عن الشرط الثاني اذ كان عين الاول لولا اختلاف العبارة .

قال « رابعها ان لا يشترط على العامل الضمان الخ » بناء هذا البحث مؤسس على شفا الاشياء في قضية الاجمال ووهم ان الجواب وقع عن كراسة شروط الشركة لاعتنا سؤال مسطور وربما كان كلامه يحوم حول الاعتراف بأن ذكر هذا البحث لتكثير سواده ، وتعزيز فته وأجناده ،

قال « خامسها عدم تأجيل مدة القراض ونص السؤال مقتضى لنا تأجيل » القراض في مذهب أبي حنيفة رحمه الله من العقود التي لا يفسدها التوقيت والغاية إنما محور الشرط فيها على مظنة حصول القصد مما سبق له المقعد وهو محدود في ضمن ستة وعشرين عقدة لا يفسدها اي شرط فاسد .

قال «سادسها تعيين الجزء الخ» وهذا ملحق باخوته المسوقة للتميز، فلا يشتبه أمره على ذوي التميز . ثم إن المذهب أن دخول المتقارضين في عقدة القراض على المساواة في تعيين الربح لا يفسد القراض بل يكون الربح فيه على السواء في قول أبي يوسف رحمه الله وبه الفتوى . أما لو ذكرنا ما يدل على التسوية في الربح فلا خلاف بين أبي يوسف ومحمد في جوازهم نحو أن يقولوا : على أن ماتج من الربح بيننا: قال « ثم مقتضى السؤال (إذا قام بما ذكر وانتهى امد الاتفاق للمعين بانتهاء الأقساط) انه ان لم يوف بدفع تلك الأقساط لاحق له الخ » وههنا الخطأ العظيم في الانتقال، والغفلة عن الحقيقة في الاستدلال، فأما الأول فليس الكلام بقاض انه لاحق له في المقارضة ولا حق له ان لم يوف انما قضى انه ان لم يوف لاحق له في المقارضة ولاحق له في الربح والشروط في المضاربة ان كانت مما يخل بجانب رب المال جازت لاسبابها ان كان ذلك من شرطه هو لامن شرط المضارب عليه وذلك صريح صورة السؤال لانه جاء قبل الكلام الذي ساقه كاتبنا كلمة حذفها حذفاً لم يصادف به كنه الفهم وهي « واشترط معهم » ومن الفروع التي يذكرها الحنفية في هذا الموضوع لو شرط المضارب على رب المال أن يدفع له داره يسكنها أو أرضه يزرعها لم تفسد المضاربة أما لو شرط رب المال ذلك على المضارب لفسدت لاجهالة في مقدار ما يكون لذلك من المال ومقدار ما يكون له من فيه ولم يمتد بهاته الجهالة في جانب رب المال . وبذكر المالكية فرعا في كتبهم -م انه يجوز القراض على أن جميع الربح للعامل وضمان المال ان تلف من ربه إذا سمي القراضا وقال سحنون هو سلف وضمانه من العامل . وفي ههنا ما يعللنا الفرق بين ههنا وبين القمار بأن ههنا شيء من جانب رب المال وهو محمول على الموجدرة والمقدرة فلا يظن به انتظام ؛ ولا أن يؤكل ماله بالباطل أو يضاهى، خلافاً لحال العامل المظنون به المعجز والافتقار، ولأن رب المال ينزل في نحو ههنا الشروط منزلة المتبرع انه لو شاء لا عطي وما أخذ.

قال « ان مشاركة المسلم هاته الجمية متنوعة وذلك لانها لا تتجاشى في تجرها ومعاملتها الربا والنصوص متظاهرة على منع شركة من لا يتحفظ من تعاطيها ماذكر الخ » قد علمت ان اسم الشركة مما وقع الامثالا ولو فرضنا صحته فذلك شيء ينظر فيه الرجل الى حالة التجارة التي سموها في السؤال وليس المفتي بصدد تبين كل

وأيجب على المرء في صورة الاستفتاء والالتزم بين لهم شروط البيوع كلها وذلك لا يخص الشركة بل كل من يظن به الجبالة باستقراء أحكام البيوع ومن ذا الذي يرقبها اليوم من تجار المسلمين. على ان لسيان المفتي ان يثبه على هذا غير بعيد حيث لم يكن مما يرجع الى شرط من شروط الباب التي يجب استحضارها عند الافتاء ولذلك يذكرها كاتبنا بعد تعداد الشروط ! ووكيل الذمي في المعاملات غير ممنوع ولو اوص له على معاملة يحرم على الوكيل فعلها وقد نص الحنفية رحمهم الله على صحة توكيل المسلم ذمياً على بيع خمر أو خنزير ولو باشر ذلك بنفسه لمنع باتفاق الناس وقديماً ما كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوكلون المشركين حتى المخارين، في صحيح البخاري « (باب) اذا وكل مسلم حربياً في دار الحرب اودار الاسلام جاز » أخرج فيه توكيل عبد الرحمن ابن عوف (رضي الله عنه) أمية ابن خلف وما فيه من القصة .

وهاهي تلك التوبة قد أفضت الى كاتبنا ليصيد علينا من تبياننا ثانياً فان دعت الى ذلك الدواعي فان آذاتنا مفضية الى ما يقول .

(ذلك التونسي)

﴿ باب الانتقاد على المنار ﴾

(المسائل الزنجارية)

جاءنا من أحد فضلاء القراء في زنجبار ما يأتي ويعقبه الجواب عنه قال :

وان شاركتم الاسلامي من المنة على المسلمين ما ظهر أثرها من تنبه الافكار وتبادل الآراء فيما بينهم . لا يصل أحد أجزاء المنار حتى يسير ما فيه سير الامثال وتحدث به الاندية واتهم لينظرون الى ما يأتيهم من درره بفراغ الصبر غير انه لما نشرتم في أعداد المنار - الجزء الثاني ١٦ المحرم الحرام صحيفة ٥٧ (علم الغيب للانباء) الجزء الرابع ١٦ صفر صحيفة ١٤٤ القرآن لقضاء الحوائج) وصحيفة ١٤٥ (المهدي المنتظر) - انكر ما حررتهموه كثير وتوقف قراء المنار عن اتباعهم حتى أورد عليهم المنكرين ادلة تناقض ما حررتهموه فالتمسوا ان كتب اليكم في ذلك انتم حوا الادلة بنوع بسطاً ما أدلة المنكرين فقد اعترضوا جواب : س : القرآن لقضاء الحوائج بما رواه البخاري وغيره في حديث الرقية بالفاتحة وبغير ذلك مما ورد واعترضوا كلامكم في المهدي المنتظر بما أورده مفتي